

واجبنا نحو العمال

بقلم الأستاذ حامد العبد

وكل مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية

لعل أفضل ما يقال عن واجبنا نحو العمال هو أن نضمن لهم العدالة وأن نمهد لهم طريقا في الحياة يصلون منه الى تحقيق ما يربى على أيديهم من الخير لهذا الوطن العزيز. والعدالة التي أقصدها في حديثي هي العدالة الاجتماعية التي يجب أن تسود بين طبقات الامة جميعا فلا نرى فيها فريقين متباينين، فريق يرتع في ألوان من الترف والسعادة والنعيم، وفريق يتخبط من الجهل والفقر والمرض في البؤس والشقاء والتعاسة.

وإذا كان من الضروري لعلاج أى عيب من العيوب الاجتماعية أن يعرف سببه قبل وصف دوائه، فإن التقص في العدالة التي يريجوها العامل في مصر ينحصر في أسباب ثلاثة أعتقد أنى لن أجد من يخالفني فيها، وهي الجهل والفقر والمرض، وسيكون بحثي قاصرا على سرد ماخص ما أعتقد من الوسائل لمعالجة هذه العيوب الثلاثة.

فالجهل بين العمال في بلادنا أو على التعبير الصحيح بين الطبقة اأندنيا، يكاد يكون عاما وشاملا لمجموعهم أو ثلاثة أرباعهم على الأقل. صحيح أن المادة التاسعة عشرة من الدستور المصرى نصت على أن جميع الأطفال بين السابعة والثانية عشرة من الذكور والانات يلزم أن يتعلموا تديما أوليا على أن يتم تنفيذ ذلك في خلال عشرين عاما أى بعد نحو سذين أو ثلاثة من الآن، ولكن ما هي النتيجة التي وصلنا إليها في سبعة عشر أو ثمانية عشر عاما.

يدل الاحصاء الرسمى عن سنة ١٩٣٧ أن عدد تلاميذ التعليم الأوى ورياض الأطفال كان في سنة ١٩٢٥ : ٤٢١,٦٦١ ووصل في سنة ١٩٣٧ الى ١,٠٢٩,٩٣٥ ولايتدى كان في سنة ١٩٢٥ : ١١٣,٧٢١ ووصل في سنة ١٩٣٧ الى ١٣٠,٤٥٣ أما الثانوى فلم يصل بعد الى ٤٠ ألفا وهذه الأنواع الثلاثة هي التي يمكن أن يكون فيها تلاميذ من السن التي نتكلم عنها.

وإذا كان عدد من يشمنهم حكم المادة التاسعة عشرة يصل الى مليونين ونصف تقريبا فنحن لم نصل بعد الى تحقيق حكم الدستور، حتى في نشر التعليم الاالزامى على قصوره.

هذا فيما يتعلق بالعدد ولكنى أريد التكلم أيضا عن التلع من حيث نوعه لأن احصاء سنة ١٩٣٧ يدل على أن عدد تلاميذ في المدارس الصناعية يبلغ ١٧,٥٥٨ وفي التعليم

وإن العلم الزراعي ١٦٤٣ فقط في البلاد توصف بأنها بلاد زراعية وتهضف لئلا يتحول صناعي وعدد سكانها نحو ١٦ مليوناً .

قدمت هذا الإحصاء لأخرج منه نتيجة أود أن أقولها وهي أن هذا التعليم لم يكن مقدراً و وضع أساليبه أن يستفيد منه العمال ولا أولاد العمل وبخاصة في التعليم الفني والصناعي والزراعي والتجاري .

إن أهم ما يجب الانتباه إليه ونحن نسمى لتحقيق عداله الاجتماعية للعمال هو تنظيم التدريب والتعليم الفني لكي يمكن للعامل الذي عد لهته أعداداً سليماً أن يقوم بعمله على الوجه الصحيح . وليس هذا الشيء المستحيل ولا بالأمر العسير . فلماذا لا تعول المدارس الأولية كلها أو بعضها إلى مدارس إقليمية مهنية تخصص كل مدرسة في جهة معينة بتعليم المهنة التي تسود في تلك الجهة ، يتعلم الأطفال في القرى الصغرى المبادئ العلمية في الزراعة وصناعة الألياف وتربية الدواجن ، ويتعلمون في المحلة الكبرى مثلاً الغزل والنسيج ، ويتعلمون في حي بولاق الحدادة والطباعة والميكانيكا ، ويتعلمون في الاسكندرية النسيج وأعمال البحر وأعمال النقل وصيد الأسماك وهكذا ؟ إنني أقر بصعوبة هذا الانتقال من النظام السابق إلى نظام مقترح كهذا ، ولكنني أرحو أن يستعد الرأي العام الذي أحاط به لدراسة هذه المقترحات وقبولها وبعد ذلك يسير كل شيء بحسب التقدم الطبيعي العادي لكل مشروع أو اقتراح .

يجب أن يكون معروفاً أن كثيراً من الأعمال الفنية في الصناعة والتجارة وحتى في الزراعة لا تزال مصر تستقدم له عمالاً من الأجانب فلماذا لا نقي أنفسنا من هذه المنافسة ؟

بل إن التقدم المنشود لصناعاتنا التي بدأت تحتل مكاناً عظيماً في الشرق يتطلب عمالاً مهرة يتيمون نهضة البلاد على أسس من الاتقان والعلم ويستطيعون أن يسبقوا غيرهم من عمال الدنيا في الابتكار وفي الاختراع وفي التحسين والتغيير الذي يتطلبه تقدم الزمن وسرعة التطور في الفن الصناعي .

أما حسن استعداد العامل المصري وذكاؤه الفطري وقدرته على الفهم السريع فكلها حقائق يشهد بها كل من خبره في عمله من الأجانب أو المصريين ، ولكن الأمر الذي ينقصه هو حسن التوجيه وحسن الرعاية وتنظيم التعليم .

الفقر :

والفقير بين العمال المصريين هو أيضاً من شر ما يمانونه من ظلم الحياة . ويرجع انتشار الفقر بين هذه الطبقة في مصر إلى سببين :

الأول — قصور العامل عن الوصول بكفاءته في مهنته إلى مستوى عالٍ في الفن ليحصل على مستوى عالٍ في الأجر .

الثاني - قلة الأجر بصفة عامة في مظهر في معظم الأعمال العادية أو اليدوية غير الفنية بسبب ما عرّف عن عمال الزراعة من اكتفائهم بالقليل من الأجر الشافه ، وهؤلاء هم الذين يتحول منهم العمال العاديون الى الصناعة .

وقد يكون من المستحب أن لا أتعرض لهال الزراعة وأجورهم وهم الذين تتجلى معجزة الخلق وقدرته في قاعهم واستطاعة الواحد منهم أن يعيش هو وأولاده وزوجه بهذا الأجر القليل الذي نعرفه ونسمع عنه . ويكفينا ان نعلم جميعا أن العامل الفلاح لا يعرف في حياته إلا الاتكال والساعة ، بل إنه في سياق الكلام عن أولاده أو مسؤوليته الأبوية لا يعرف غير الجملة المأثورة " رزق وزرقتهم على الله " ولا يعرف عنه في حياته غير هذه العقيدة الاتكالية . وهكذا يعيش .

أما الفقر الذي يشكو منه عمال الصناعة والتجارة على الخصوص أو عمال المدن على التعبير الأصح فليس منشأه كله قلة الأجر بل أن له أسبابا أخرى تتفرع كلها أو معظمها عن عيوب النظم الاجتماعية في مصر وبخاصة في المدن الكبرى . وأني أعتقد إذا لم يخفى التوفيق أن من أقوى أسباب شقاء العمال وأهمها أنهم يعيشون في المدن والعواصم بالقرب من الأغنياء الذين يجعلون لحياة جوار خاصا من الزحف فترداد تكاليف الحياة على الفقراء إذا ما حاولوا أن يدعوا حياة تلائم الجوار الذي يعيشون فيه ، وتتجدد مطالبهم ومطالب من يعولونهم بدافع العدوى المنتقلة اليهم من هؤلاء الأغنياء والمترفين ، فيعجزون ويتبرمون بحياتهم الشاقة بجانب حياة هؤلاء الذين يقع نظروهم عليهم من المترفين . وربما شغلت هذه الحالة بعضهم عن عمله واداء واجبه فيقف به جهد الحياة عن مواصلة العمل ، ويفقد انقاعة التي يتختم بها غيره من الهال ويزداد شقاؤه .

ومن الهال من يبذل غاية الجهد من جسمه وعقله في العمل وذلك للحصول على المال الذي يود أن يجيب به رعائب نفسه أو من هم تحت رعايته لمجارة وسط المدن ، فيسير به هذا الجهد ما شاء الله أن يسير به ولكنه لا يبلغ ما يرحوه . ألسنا نرى أن العال الانجليز مثلا أو الأمريكين يتقاضون أجورا تكاد تكون خمسة أو عشرة أضعاف بعض الأجور في مصر ومع ذلك يقال إنهم لا تكفيهم في بعض الأحوال أو إن مستوى المعيشة لا يزال أعلى من دخل الواحد منهم؟ كما أننا نرى عمال النسيج في مصر مثلا وفي الاسكندرية وهم يتقاضون أجورا تتراوح بين ثمانية قروش والعشرين قرشا يشكون من قلة هذا الأجر ، ومع ذلك نرى غيرهم في بعض المدن الأخرى أو في القرى حول قلوب أو غيرها يتقاضون أجورا أقل من ذلك بكثير ولا ترتفع شكواهم إلى ما ارتفعت به شكوى الأولين ؟

ويقيني أن أهم سبب للثمر المتشمر هنا وهناك في مصر خصوصا بين طبقات العمال هو عيب النظام الإحتياقي النسائي من عدم التوازن بين طبقات السكان بل وزيادة السكان في مصر زيادة مضطردة مع بناء اثروة كما هي تقريبا خصوصا في اإرارة التي تعتبر مصدر الحياة في هذه البلاد .

ومع كل هذا هل يمكن النظر في وضع حد أدنى للأجور لعل في ذلك علاجا لشيء من آلام الفقر الذي يشكون منه؟ ... ربما كان ذلك مفيدا ولكن يجب قبل النظر فيه أن يكون لدينا إحصاء صحيح عن الأرقام العددية اللازمة للمقارنة في الأجور والارادات والميزانيات العائلية في مختلف الطبقات وفي مختلف الجهات وهي معلومات ضرورية لازمة جدا في تتبع التطور الاجتماعي وتسيير السياسة الاقتصادية والمالية .

كما أننا اذا حاولنا رفع مستوى الأجور بصفة عامة في مصر اصطدمنا بعقبة كبرى وهي خطر القضاء على الصناعة الناشئة وتشجيع المنافسة الأجنبية ، ولهذا يمكن القول بأن أقوم الطرق وأحسن الوسائل لتحسين الحالة فقط (لا القضاء على الفقر) هو العمل على إيجاد منابع جديدة وأسباب أخرى للرزق لتكفل معيشة أبناء هذا الجيل وأبناء المستقبل الذين سيلقون في حياتهم مصاعب فوق مصاعبنا الحالية .

إن انشاء الصناعة في مصر وبالتالي إيجاد طبقة العمال في بلد لم يكن يعرف سوى الزراعة إلى عهد قريب حادث اجتماعي في غاية الأهمية يجب أن يدرس بتطورات وأحتمالاته دراسة وافية هادئة بعيدة عن المؤثرات لاتقاء أخطار عظيمة ربما تنشأ عن اتباع سياسة سريعة غير محكمة في الشؤون الاجتماعية المتعلقة بتقدم الصناعة. بل ويحسن أن يكون لنا برنامج ثابت يوضع بدقة ورزانة بعيدا عن الأهواء والتزعات السياسية والحزبية والطائفية. وبعد ذلك ينفذ بكل حزم وبكل تؤدة . وربما شملت دراسة هذا البرنامج النظر في نظام الادخار وفي مشروعات التأمين الاجتماعية المختلفة التي تخفف على العمال كثيرا من آلام الفقر والحاجة وتواسيهم في مرضهم وفي شيخوختهم وتعمل اليتامى والأيتامى والمحتاجين من ذرياتهم . وربما شملت أيضا بعض الوسائل للحد من اسراف المسرفين أو اقامة الحواجز دون ضياع أموال الأغنياء في ما لا يعود عليهم أنفسهم بالخير أو ما يستفيد منه المجمع لصالح المحتاجين والفقراء ومعونة ضحايا حوادث العمل أو ضحايا الأقدار .

المرض :

وواجبنا أيضا مقاومة الأمراض المنتشرة بين طبقات العمال والعمل قبل ذلك على وقايتهم منها .

والعناية بصحة العامل يجب النظر إليها من عدة نواح : خرج العمل ، وفي مكان العمل ، وشروط العمل .

أما خارج العمل فواجبنا العناية بمساكن العمال وغذائهم حتى يمكن أن تتوافر في مساكنهم الكفاية والسعة وعدم الازدحام وتتوافر فيها الشروط الصحية من نور وشمس وهواء صحي . ولا أظن أن هذا متيسر بلجهة واحدة من الجهات المسئولة عن العمال وهي الحكومة وأصحاب الأعمال وهيئات العمال لكي تقوم به . فلا صاحب العمل يمكنه تحمل المسؤولية وحده ولا الحكومة يمكنها أن تتحمل نفقات هذا الإصلاح ولا العمال أنفسهم بما هم فيه من فقر واحتياج يستطيعون إصلاح مساكنهم بأنفسهم بلا معونة ولا ارشاد ، وليس من العدالة في شيء أن يتركوا على حالهم التي نشاهدهم فيها في الوقت الحاضر وكثير منهم تفتك به وبائلته الأمراض الفتاكة كالسل والتيفوس والانفلونزا وتتأصل في أجسامهم الأمراض المتوطنة كالانكلستوما والبلهارسيا .

أما في مكان العمل فعندنا ان تشريع الميين في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ فقط وواجبنا في الحقيقة يتسع إلى حدود التشدد في وضع كافة الاشرطاطات اللازمة لضمان التهوية والضوء والنظافة وتوفير المياه الصالحة للشرب واعداد دورات صالحة لياه . وفوق هذا وذلك وقايتهم من أضرار العمل كضرس الغبار الناتج من مزاولة بعض الصناعات وإيجاد أجهزة صالحة لامتناص الغبار والاحتياط للوقاية من المواد الكيماوية الصارة والمحافظة على صحتهم من الحرارة الشديدة قرب الأفران وغير ذلك من وسائل الوقاية الصحية وهي كثيرة متشعبة لا يتسع الوقت للكلام في تفاصيلها .

ويتبع هذا الواجب واجب آخر لا يقل عنه أهمية وهو وقاية العمال ضد خطر الآلات وما أكثر عدد ضحاياه وحبذا لو أمكن وضع نظام اجبارى للباس خاص يجب ارتداؤه وقت العمل وتقرير مساعدة العامل الفقير على شرائه والتفتيش على المساكنات باستمرار وملاحظة اتباع كافة وسائل الوقاية .

أما شروط العمل فأظن أن التشريعات النائمة الآن وقد خطت خطوات لا بأس بها لا تضمن لكافة طبقات العمال ما يجب عمله للمحافظة عليهم . فهي قصيرة لغية الآن على حماية الأحداث في الصناعة واللساء في التجارة والصناعة والعمال عموما في بعض الصناعات الخطرة

الصدارة بأرسحة ، ولا نزاع في أن الراحة الأسبوعية وتنظيم ساعات العمل عموماً وشروط
استخدام العامل وقد استخدمه وشروط قيام العتد ومسخه ، أو انتقضائه وما يترتب على ذلك
من الحقوق ، كل هذه المسائل تترتب فيها ظروف كثيرة من حياة العامل ومعيشته وتغذيته
وسكته وقدرته على القيام بأود أهله وذويه .

ون حد . كنه يتبين أن واجبا في محاربة المرض والعناية بصحة العامل يجب أن يخطو
جبا إلى جب مع التيسير الاقتصادي لمقاومة المقر ومع التعميم المهني ولتقى والتدريب الحسن
لمتأدية الجزى ، فذلعل أن كل بلد من بلاد العالم الطبقة التي يقوم عليها مجد الصناعة والصدارة
والإراة وهم طبقة التي تكافح وتتعب لكي تنال الطبقات الأخرى راحتها في الحصول على أسباب
الحياة الجائنا السعيدة ، وهم عتدها وثروتها ، ويجب أن نسم بأن كل مطلب من شأنه اصلاح
حاطم لا يقصد به نفعهم وحدهم كطائفة قائمة بذاتها ، وأن سر الأخطار الاجتماعية وجود
طائفتين ، أو طوائف مختلفة في بلد واحد ، ولكن يقصد به التهدى بحير المجموع وسعادته ، اصلاح
العنصر الأساسي الذي تقوم على أكفاه أكبر وأعظم مسئولية في الحياة .

حامد العبد

كتب أحمد بن يوسف باسم الخليفة المؤمن إلى ويا ظالم قال :

”الحق طريق واضح لمن طلبه ، تهديه محبته ولا تخاف عثرته ، وتؤمن في أنسر مقبته ،
دلائقان منه ولا تعدلن عنه . فقد بانفت في نصحك فلا تحوجنى الى معاودتك ، فليس بعد
لتقدمة اليك إلا سطوة الإنكار إليك“ .

خطب أمير المؤمنين عثمان بن عفان فقال :

”ان لكل شىء آفة وان لكل نعمة ناهة . وان آفة هذه الأمة وناهة هذه النعمة
عيايون ظنانون يظهرون لكم ماتحبون ويسرون ما تكرهون ، يقولون لكم وتقولون ، طعام
مثل النعام يتعمون أول ناعق ، أحب مواردكم اليهم النزح والبعد“ .